(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثاني/ محور علوم القرآن ومحور اللغة العربية ومحوراللغة الفارسية,
الصفحات 515–528

قراءة نقدية لغوية في الخطاب المعرفي للرسائل الجامعية رسالة "الأصوات المنفردة في الرسائل الجامعية العراقية من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١١" أنموذجا.

أ.م.د. مرتضى مزيد جبر[1]*

[1] *وزارة التربية، الإشراف الاختصاصي، العراق*

الملخص

أخذت الرسائل والأطاريح الجامعية منحى جديدا في البحث اللغوي، فبعد أن كانت تبحث في موضوع محدد، أو جزئية محددة، صارت تختار مجموعة من الرسائل والأطاريح التي كتبت عن ذلك الموضوع المحدد، أو الجزئية المحددة، ضمن فترة زمنية لا تقل عن العقدين، وتتناول ذلك النتاج المعرفي الضخم بالنقد، والتحليل، والتفسير، والتقييم والتقويم، فكوّنت بذلك نتاجا معرفيا جديدا ولِد من رحم تلك الرسائل والأطاريح التي سبقته.

وعند مراجعة خطاب هذا الوليد الجديد وجدنا أنّ فيه ما يستحق النظر، فهو يُعدُّ مختصرا لمجموعة من الرسائل والأطاريح التي نوقشت وأجيزت في جامعات رصينة، فضلا عن اختزاله لفترة زمنية ليست بالقليلة من عمر البحث العلمي الأكاديمي الجامعي، وثبت لنا أنّ ثمة تقصير قد وقع في بناء هذا المنتج الفكري الوليد، وكان ذلك على ثلاثة مستويات:

الأول: على مستوى البحث، والتقصي، والتقييم والتقويم.

والثاني: على مستوى المتابعة، والإشراف العلمي.

والثالث: على مستوى مناقشة الرسالة بوصفها دراسة امتزجت برسائل جامعية مجازة ومأذونة.

وتأسيسا على ما تقدم فقد كانت التوصيات أن تعتمد الجامعات طريقة توزيع فصول الرسالة أو الأطروحة الجامعية بعد الانتهاء من كتابتها على الأساتذة المناقشين في لجنة المناقشة، فينصب جهدُ كلّ أستاذ منهم على دراسة حصته من تلك الدراسة، متقصيا ما ورد فيها من نصوص مقتبسة، تفسيرا، وتحليلا، وتقييما، وتقويما.

أما المقترحات فقد ضمّت مقترحا أوحدا، وهو أن تقترح الجامعات على طلبة الدراسات العليا تسجيل موضوعاتهم عن الرسائل والأطاريح التي كتبت في النتاج اللغوي المحصور بالعقد من الزمن، أو أكثر منه، بوصفها دراسات حاكمت جهدا مهما امتدّ لفترة زمنية كبيرة، وبحث خطاب تلك الدراسات على النحو الذي فعلناه في بحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: البحث، الدراسة، النتاج المعرفي.

Linguistic Critical Reading in the Cognitive Discourse of University Theses: The Thesis "Solo Voices in Iraqi University Theses from 1989 to 2011" as a Model

Asst. Professor Dr. Murtadah Mazyed Jabr[1*]

[1] *Ministry of Education, specialist supervision, Iraq*

Abstract:

University theses and dissertations have taken a new direction in linguistic research. Previously, they focused on a specific topic or a specific aspect. Now, they

* **Email address: murtadah7mazyed7jabr@gmail.com**

choose a collection of theses and dissertations that have been written on that specific topic or aspect within a time span of at least two decades. They analyze, critique, interpret, and evaluate this extensive cognitive output, creating a new body of knowledge born from these preceding these and dissertations.

Upon reviewing the discourse of this new output, we found that it merits attention. It serves as a summary of several theses and dissertations discussed and approved in reputable universities, as well as condensing a significant period of academic research. It became evident that there was some deficiency in the creation of this intellectual product at three levels:

1. **Research, Inquiry, Evaluation, and Assessment**: There was a shortfall in the thoroughness of research, investigation, and evaluation.
2. **Monitoring and Scientific Supervision**: There was a lack of adequate scientific supervision and follow-up.
3. **Discussion of the Thesis**: The thesis, as a study that blended approved and authorized university theses, was not adequately discussed.

Based on the above, the recommendations were that universities should adopt the method of distributing the chapters of the thesis or dissertation to the discussing committee members after the thesis is written. Each professor in the committee would focus their efforts on studying their assigned section, investigating the quoted texts, interpreting, analyzing, evaluating, and correcting them.

As for the proposals, there was a single recommendation: universities should suggest that graduate students register their topics on theses and dissertations written on linguistic output spanning a decade or more. This approach treats these studies as significant efforts over an extended period, examining the discourse of these studies in the manner we have done in our research.

Keywords: Research, Study, Cognitive Output.

المقدمة:

رفد البحث الأكاديمي اللغوي في العراق الدراسات اللغوية ولا سيما الدراسات الصوتية برسائل، وأطاريح، وبحوث، ومؤلفات غدت مصادرا ومراجعا لكثير من البحوث والدراسات الجامعية المحلية والعربية والدولية في الألفية الميلادية الماضية.

ثم تنوّع البحث اللغوي في الدرس الأكاديمي الجامعي في الألفية الميلادية الثانية، وكان من ذلك التنوّع أن تعمد إحدى تلك الدراسات إلى البحث في الجهد اللغوي الأكاديمي الجامعي، وذلك بحصرها مجموعة من الرسائل والأطاريح التي كتبت في موضوع معيّن ضمن فترة محددة من الزمن، ثم تبدأ بدراستها دراسة نقدية، ولغوية، وتقويمية، ومن تلك الدراسات دراسة الباحث (سجاد سليمان أحمد) في رسالته الموسومة "الأصوات المنفردة في الرسائل الجامعية العراقية من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١١، دراسة وصفية تحليلية" التي قدّمها إلى الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، عام ٢٠١٥ لنيل شهادة الماجستير في حقل فلسفة اللغة العربية، رام فيها الباحث دراسة الجهد الصوتي الأكاديمي للرسائل الجامعية التي بحثت في الأصوات المنفردة.

وقد ناقشت الرسالة لجنة موقرة ضمّت الأساتذة الأفاضل :

١. د.عبير عبد الستار بدر/ رئيسا

٢. د.تحسين عبد الرضا الوزّان/ عضوا

٣. د.مؤيد عبيد آل صوينت/ عضوا

٤. د.علاء جبر محمد/ عضوا ومشرفا.

وهم من أهل العلم، وأصحاب الفضيلة، والخبرة، والدراية، وقُبلت الرسالة بتقدير (جيد جدا).

مشكلة البحث:

وقد اخترت تلك الدراسة كي تكون أنموذجا عن الدراسات التي غاب عنها الاستقصاء البحثي في النقد اللغوي، والإحاطة الشاملة في النّص المنقود في ضوء جهد الباحث في كتابة رسالته، وجهد المشرف في الإشراف على الرسالة، وجهد المناقشين في مناقشة أفكار الباحث والنتائج التي توصل إليها، واستعملتُ مصطلح (الدراسة) في الإشارة إلى تلك الرسالة، ومصطلح (البحث) في الإشارة إلى بحثي عنها، والذي وسمته (بقراءة نقدية لغوية في الخطاب المعرفي للرسائل الجامعية، رسالة "الأصوات المنفردة في الرسائل الجامعية العراقية من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١١" أنموذجا)، والذي كان بمقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

ضمّ المبحث الأول: البحث في منهج الدراسة، وضمّ المبحث الثاني: البحث في مادة الدراسة، وضمّ المبحث الثالث: البحث في تطبيقات الدراسة، وضمت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات، والمقترحات.

هدف البحث:

ويهدف البحث بعد تحديد المشكلة لوضع مقترحات تنظم عملية النتاج المعرفي في الدرس الأكاديمي الجامعي، حفاظا على الرصانة العلمية للمؤسسة الأكاديمية، والهدف يندرج ضمن إصلاح عمل المؤسسات الأكاديمية الجامعية التي ما عادت تعتني بنتاجاتها المعرفية، ولاسيما بالرسائل والأطاريح العلمية، والذي تسبب في خروج المؤسسات الأكاديمية والجامعية العراقية عن التصنيفات العالمية، وعزوف الطلبة الأجانب عن الالتحاق بها، فضلا عن عدم قُدرتها على إضافة نظريات أو فرضيات جديدة في النتاج المعرفي الدولي العربي أو العالمي.

المبحث الأول
في منهج الدراسة

١. المنهج البحثي اللغوي:

بعد قراءة الرسالة قراءة متأنية، وفاحصة لم يتبين لي المنهج اللغوي الذي اعتمدته الدراسة، ولم تفصح عن ذلك في أي موضع من مواضع الرسالة، خلا عبارة وردت مذيّلة في عنوان الرسالة جاء فيها ((دراسة وصفية تحليلية)) يُفهم منها أنّها المنهج اللغوي الذي اختارته الدراسة في هذه الرسالة.

وعلى الرغم من كثرة المناهج اللغوية في البحث اللغوي فإنّ ما اشتهر منها بين الباحثين في كتابة رسائلهم وأطاريحهم الأكاديمية هي أربعة مناهج (العزاوي، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣ إلى ص ١٦٧) ، وهي :

١. المنهج الوصفي.

٢. المنهج المعياري.

٣. المنهج التاريخي.

٤. المنهج المقارن.

أمّا المناهج اللغوية التي توصف بأنّها أقل استعمالا في البحث اللغوي، فهي أربعة أيضا (العزاوي، ٢٠٠٢، ص ١٨٥ وما بعدها) وهي:

١. المنهج التحويلي.

٢. المنهج التقابلي.

٣. المنهج الجغرافي.

وتأسيسا على ما تقدم، فلا وجود لمنهج يسمى بالمنهج (الوصفي التحليلي)، وما وجدته مقاربا لهذه التسمية، ومستعملا في الدراسات البحثية الأكاديمية هو المنهج (التفسيري)، وهو أحد أنواع المنهج الوصفي، وفيه تكون الدراسة ملزمة بالتفسير من دون إصدار الأحكام، لا كما فعلته رسالة الأصوات المنفردة.

٢. هدف الرسالة:

لم تفصح الدراسة عن هدفها، فجاء في مقدمة الباحث أنّه ((من خلال الاطلاع على الرسائل الجامعية العراقية لفت انتباهي وجود رسائل بحثت في الأصوات على وفق المستويات اللغوية الأربعة، الصوتية، والنحوية، والصرفية، والدلالية فارتأيت أنّ أدرسها في موضوع واحد عسى أن ينتفع بها المهتمون بدراسة الأصوات اللغوية)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٢).

إنّ (انتفاع الباحثين) لا يُمكن عدّه هدفا محصورا بهذه الدراسة فقط؛ كونه هدفا عاما تشترك فيه الدراسات الأكاديمية جميعها، سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، وهو أمر نسبي، ويكون عادة بحسب جدية الدراسة، وأصالتها، ورصانتها، وما توصلت إليه من نتائج.

وعند الرجوع إلى خاتمة الدراسة، نلحظ أن ما ورد فيها من نتائج ولاسيما النتائج المحصورة من النقطة الخامسة إلى النقطة الثلاثة عشرة تؤكد بألفاظها الواضحة والصريحة أنّ الرسائل المبحوث فيها - عيّنات البحث - شابها ((عدم بيان أسباب، وخلط، وعدم بحث، ومحاولة غير موفقة، وعدم دقة، ودراسة في حدود الوصف)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٥٨و ١٥٩).

وعلى الرغم من تحفظي على تلك النتائج، والأوصاف التي ساقها الباحث في رسالته، فإنني أتسائل عن الأهمية التي تحدث عنها الباحث في مقدمة رسالته، وذكرناها آنفا من أنّه رأى أن يدرسها ((في موضوع واحد عسى أن ينتفع بها المهتمون بدراسة الأصوات اللغوية)) فأيّة أهمية تلك التي ستكون من رسائل شابها ((عدم بيان أسباب، وخلط، وعدم بحث، ومحاولة غير موفقة، وعدم دقة، ودراسة في حدود الوصف)) !، وأيّة أهمية تلك التي تحملها دراسة بُنيت على دراسات ورسائل شابها كلّ هذا الضعف والخلط؟!.

٣. غياب الموضوعية:

جاء في تمهيد الدراسة ((لابُدّ قبل الشروع في البحث من توصيف الرسائل الجامعية التي درست الأصوات المنفردة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٢)، وكنّا ننتظر من الدراسة أن تقدم لنا توصيفا موضوعيا لتلك الرسائل؛ لكنّها قدمت لنا أحكاما مجردة من التوصيف الموضوعي، أو المناقشة العلمية، فضلا عن ذلك فإنّها لم تكن عادلة فيما قدمته من أحكام، فانحازت لبعض الرسائل على حساب رسائل أخرى. (أحمد، ٢٠١٥، ص ٧ إلى ص ٢٢).

٤. تخطئة الصواب:

خطّأت الدراسة تَعدُد ((مناهج البحث في الرسائل الجامعية التي درست الأصوات المنفردة، وكان هذا التعدد على مستوى الرسالة الواحدة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٢٤).

أقول :

إنّ تعدد مناهج البحث اللغوي في المصنف الواحد لم تسلم منه مصنفات الجيل الأول من علماء اللغة؛ إذ نجد في كتاب سيبويه أكثر من منهج بحثي، فتارة يرد المنهج الوصفي في كتابه، وتارة يرد المنهج المعياري، وأخرى يرد المنهج التاريخي، وذلك بحسب القضية اللغوية المبحوثة.

وليس من خطأ أو عيب أن تتعدد مناهج البحث اللغوي في المصنف البحثي الواحد، بل قد يقتضي البحث وجوب ذلك التعدد، وألا يلتزم البحث منهاجا بحثيا لغويا واحدا بعينه في مناقشة أغراض المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية ((فلكل غرض منهج يكون الوسيلة المثلى لتحقيقه فلا يصلح غيره لأن يحلّ محلّه، أو يكون بديلا عنه)) (العزاوي، ٢٠٠٢، ص ٢٤).

وتأسيسا على ما تقدم لنا أن نقول بإنّه ((لا يصح للباحث أن يتعصب لمنهج دون غيره، ولا يحق له أن يفاضل بين المناهج أو يدعي لأحدها فضلا على الآخر، فلكل منهج فضله، وميدانه الذي يطبق فيه))(العزاوي، ٢٠٠٢، ص ٧).

٥. الدرس الصوتي عند علماء التجويد:

ذكرت الدراسة أنّ بعض الباحثين في رسائل الأصوات المنفردة أغفل موقف علماء التجويد في بحثه للصوت اللغوي، وعدّت ذلك مأخذا على تلك الرسائل.(أحمد، ٢٠١٥، ص ٤٥)

وعلى الرغم من أنّ غالبية علماء القراءات والتجويد قد أخذوا البحث الصوتي عن علماء اللغة ولاسيما كتاب سيبويه فإنّ مساحة علماء اللغة في دراسة الصوت تختلف عن مساحة علماء القراءات والتجويد.

يؤيد ذلك ما ذهبت إليه الدراسة نفسها في موضعين مختلفين وفي صفحة واحدة، ولكنّها لم تلتفت إلى ذلك، ولنا أن نبين الموضعين على النحو الآتي:

الموضع الأول:

عند ردّها على عبارة ((قسّم العلماء..... إلخ)) التي وردت في متن إحدى رسائل الأصوات المنفردة -وأعني بها رسالة (الميم في العربية)- إذ جاء في ردّها ((قول غير دقيق؛ لأنّ هذا التقسيم - الكبير والصغير - إنّما هو تقسيم علماء القراءات، وليس عامة العلماء)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٠٨).

الموضع الثاني:

وفيه لم ترتضِ الدراسة على رسالة الميم في العربية وعلى صاحبها دراستهما آراء علماء التجويد، فهي ترى أنّ ((دراسته - أي صاحب رسالة الميم - دراسة لغوية وليست مختصة بأحكام التجويد)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٠٨).

أقول :

بين أيدينا نصّان متناقضان في صفحة واحدة ومن متن الدراسة نفسها، فهي في الوقت الذي تُسجل فيه على رسائل الأصوات المنفردة إغفالها ((موقف علماء التجويد)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٤٥) فإنّها تعترض على تلك الرسائل؛ لأنّها أدخلت شيئا من البحث الصوتي عند علماء التجويد والقراءات في متون بحثها !، وهذا خلاف المنطق البحثي الأكاديمي، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى غياب الإحاطة الشاملة في النّص المنقود.

٦. الإيجاز المخل:

أفردت الدراسة عنوانا لمصطلحي ((الجهر والهمس)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٤٧)، وحاولت أن تبين عن طريقه دلالات الجهر والهمس؛ لكنّ محاولتها كانت مجتزءة، ومبتسرة، ولو كانت الدراسة قد أحالت إلى ماذكرته رسائل الأصوات المنفردة عن ذينيك المصطلحين لكان أفضل وأجود.

فما يؤخذ على الدراسة في هذا العنوان أنّها ذكرت تعريف الجهر عند سيبويه وعدّدت الأصوات المجهورة، وذكرت تعريف الهمس عند سيبويه ولم تذكر شيئا عن الأصوات المهموسة !.

كذلك فإنّ الدراسة لم تُقدم تفسيرا جديدا لعبارة سيبويه (حرف أُشبع الاعتماد أو حرف أُضعف الاعتماد)، واكتفت الدراسة بالإشارة إلى جريان النفس أو توقفه للدلالة على أنّها ضابطة القدماء في الجهر والهمس.

٧. إقحام ما ليس من موضوع الدراسة في الدراسة:

أقحمت الدراسة في متنها ما لم يقع ضمن عيّنة الدراسة، وكان ذلك في أكثر من مناسبة، ولعلّ بعضه يصل إلى مبحث كامل، وقد نجده يخلو تماما من أية علائق برسائل الأصوات المنفردة التي من أجلها انعقدت همّة الدراسة، وكان الأجدر ألا يكون ذلك؛ لأنّه خروج عن غائية الدراسة، ولنا أن نذكر المباحث التي أُقحِمت في الدراسة وهي ليست من موضوعها الرئيس، وعلى النحو الآتي:

أ. مبحث ((علاقة الصوت بالدلالة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١١١)، إذ لم تتعرض فيه الدراسة لأية رسالة من رسائل الأصوات المنفردة، ولعل الباحث جاء بهذا المبحث حشوا لدراسته، ومقدمة تُزيد من صفحات الدراسة.

ب. مبحث ((النظام الصوتي في اللغات السامية)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٤٠)، إذ فعلت الدراسة فعلتها في المبحث السابق، ولم تتعرض فيه لأية رسالة من رسائل الأصوات المنفردة، فهو مقدمة حشو أُريد بها أن تزداد صفحات الدراسة لا أكثر.

٨. الضعف في الإحالة:

سجلت الدراسة ضعفا كبيرا وواضحا في الإحالة إلى رسائل الأصوات المنفردة، فلم تكن الإحالة في هوامش الدراسة دقيقة فيما يخصّ أرقام صفحات رسائل الأصوات المنفردة، وقد تترك الدراسة مواضع الإحالة من دون أن تؤشر إلى أرقام الصفحات في رسائل الأصوات المنفردة، فيصعب علينا الرجوع إلى تلك الرسائل للتأكد من النّص المقتبس.

ولنا أن نذكر بعض تلك الأخطاء التي وقعت فيها الدراسة عند الإحالة، وعلى النحو الآتي:

أ. ناقشت الدراسة الدلالة النحوية في رسالة الواو في العربية، وذكرت أنّ الباحث فيها قسّم ((الواو في النحو على ثلاثة مباحث، تحدّث في الأول عن الواو العاملة ..... ودرس في المبحث الثاني الواو غير العاملة ..... وفي المبحث الثالث درس أنواعا أخرى للواو .....)) وتركت كلّ ما تقدم من دون الإحالة إلى صفحات الرسالة.

ب. ناقشت الدراسة الفعل ((استعطيت)) (أحمد، ٢٠١٥، ص١٣٠)، أي : طلبتُ العطية، الذي ورد ذكره في رسالة التاء في العربية، وأحالت إلى صحيفة ١١٩ وما بعدها، وعند الرجوع إلى رسالة (التاء في العربية) وجدتُ أنّ الإحالة لم تكن دقيقة، وأنّ الصحيفة المقصودة في الإحالة هي ١٤١.

ت. ناقشت الدراسة آراء وردت في رسالة (التاء في العربية)، بعنوان (إبدال الثاء تاءً) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٨٨) ، لكنّها لم تذكر لنا رقم صحيفة رسالة التاء في العربية التي ورد فيها الرأي المذكور، وكان الصواب أن تُحيل الدراسة إلى صحيفة ٢٤ في رسالة التاء في العربية.

ث. ناقشت الدراسة آراء وردت في رسالة (الطاء في العربية)، بعنوان ((الهمس والجهر)) (أحمد، ٢٠١٥، ١٥٠)، لكنّها لم تذكر لنا رقم الصحيفة في رسالة (الطاء في العربية) التي ورد فيها هذا الرأي، وعلى الرغم من الجهد الذي بذلتُه في تقصي صفحات رسالة (الطاء في العربية) لمعرفة الصحيفة المقصودة في الإحالة فإنّني لم أجدها في الرسالة.

٩. تكرار غير مطلوب:

سجلت الدراسة تكرارا في بعض الموضوعات، من ذلك ما ذكرته الدراسة من قضايا تخص المنهج المقارن في الفصل الدلالي الثالث (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٢٧، و١٣١، و١٣٢)، وكررتها في الفصل المقارن الرابع.

المبحث الثاني
في مادة الدراسة

لاشك أنّ في مادة الدراسة مثلتها موضوعات رسائل الأصوات المنفردة، وتأسيسا على ذلك لنا أن نستعين بأسماء ورسائل الأصوات المنفردة لعرض مادة هذا المبحث، وبحسب ما سيأتينا لاحقا.

وقبل الولوج في مادة هذا المبحث، لابُدَّ من الإشارة إلى أنّ الدراسة سجّلت على رسائل الأصوات المنفردة جميعها عدم اعتمادها ((النصوص القرآنية والأدبية لبيان العلاقة بين الدال والمدلول)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣٨)، ولو أنّها اعتمدت النصوص القرآنية والأدبية لبيان تلك العلاقة ((لكان أحسن من الاعتماد على ألفاظ مفردة، وتكلف استيحاء الدلالة من الصوت لإثبات العلاقة بين الصوت والمعنى)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣٨).

وهذه دعوى لا تُعدُّ أكثر من كونها وجهة نظر لا تستند إلى حقيقة علمية، فعلماء البلاغة ناقشوا قضية اللفظ والمعنى على مستوى دلالة اللفظ، وعلى مستوى دلالة التركيب، وفرّقوا بين مساحة نوعين من الدراسات، فصلت بينهما انتقالة مهمة في الدرس البلاغي.

فبحثوا القيمة البلاغية في النص القرآني أولا، ثم انتقلوا إلى بحث القيمة البلاغية في النص الأدبي، وبهذا ((انتقل الأمر من ميدان الدراسة القرآنية إلى ميدان الدراسة الأدبية، فكان هذا كسبا كبيرا للدراسة الأدبية؛ إذ أخذ النقاد يهتمون بالنص الأدبي، وهل في اللفظ أم في المعنى، وهذه التساؤلات دفعتهم إلى النظر في المسائل الأدبية الأخرى)) (طه، ١٩٨٨، ص ١٧٨) التي انتهت بهم إلى وضع معايير مهمة على مستوى اللفظ ومعناه شملت - عند الجاحظ ت ٢٥٥هجرية - ((تنافر الحروف وملائمة الألفاظ، وتماثلها، ورأى أنّ اللفظ كما لا ينبغي أن يكون عاميا، وساقطا، وسوقيا، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا ووحشيا)) (طه، ١٩٨٨، ص١٧٧)

واشترط قدامة بن جعفر ت ٣٣٧ هجرية، أن يكون اللفظ ((سمحا، سهل مخارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة)) (طه، ١٩٨٨، ص ١٧٩).

أما أبو هلال العسكري ت ٣٩٥ هجرية، فيرى أن أحسن اللفظ ((ما تلاءم نسجه ولم يسخف، وحَسُن لفظه، ولم يهجن، ولم يستعمل فيه الغليظ من الكلام ، فيكون جلفا بغيضا ، ولا السوقي من الألفاظ ، فيكون مهلهلا دونا)) (العسكري، ١٩٥٢، ص ٦٦)

فليس من غموض بعد هذا كله في بيان علة توجه الباحثين في رسائل الأصوات المنفردة للبحث في قيمة الصوت في اللفظ ومعناه (الدال والمدلول) ففيه مكمن جمال النّص المدروس.

ولا ننسَ أنّ ((التكلف في استيحاء الدلالة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣٨) هو أمر نسبي في المباحث الدلالية، فما تراه الدراسة أنّه تكلف قد تراه دراسة أخرى أنّه ليس كذلك.

ولنا أن نبين ملاحظاتنا في هذا المبحث بحسب رسائل الأصوات المنفردة وكالآتي:

. التاء في العربية:

أ. ذكرت الباحثة في رسالة التاء في العربية أنّ الدكتور تمام حسّان، والدكتور كمال بشر ((يؤكدان احتكاكية التاء في حالة واحدة وهي إذا اقترنت بصوت المد القصير (الكسرة) في بعض الألفاظ مثل تبن، عتيق)) (ياس، ١٩٩٨، ص ١١).

وردّت الدراسة عليها أنّ الدكتور تمام حسّان يرى أنّ التاء في هذه الحال ((يتبعها احتكاك فيجعلها تبدو صوتا مركبا من شدة تتبعها رخاوة، ولا يراها صوتا رخوا احتكاكيا كما ذهبت إليه الباحثة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٥٩)

والحق أنّ الباحثة في رسالة التاء في العربية لم تقل إنّ صوت التاء احتكاكيا، وإنّما فسّرت احتكاكية صوت التاء في حالة معينة.

لكنّ الدراسة فسّرت كلام الباحثة بطريقة غير دقيقة.

ب. ذكرت الدراسة أنّ الباحثة في رسالة التاء في العربية ترى أنّ التاء تُبدَلُ دالا في ((اجتمعوا فقيل اجدمعوا، واجتزّ فقيل: اجدزّ سماعا، وعدّت الباحثة هذا القلب شاذا لسهولة النطق بالجيم بعد التاء وإن كانت الجيم مجهورة والتاء مهموسة إلا أنّها

أقرب إلى التاء من الزاي والذال)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٨٧)، فسجّلت الدراسة اعتراضها على عبارة ((إلا أنّها أقرب إلى التاء من الزاي والذال)) ظنا منها أنّ المقصود بالأقرب منهما إلى التاء هو صوت الجيم، فذكرت مفسرة كلام الباحثة في رسالة التاء في العربية ((أنّ الجيم أقرب إلى التاء، فإن كانت عنت القرب المخرجي فقد جانبت الصواب)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٨٧).

والحق أنّ تفسير الدراسة لكلام الباحثة في رسالة التاء في العربية لم يكن موفقا، فما غاب عن الدراسة هو أنّ الباحثة تعني صوت الدال وليس صوت الجيم بعبارتها السابقة، وهي ((إلا أنّها أقرب إلى التاء من الزاي والذال)) بمعنى أنّ الدال أقرب إلى التاء من الزاي والذال فأُبدلت التاء دالا في قولهم: اجتمعوا فصارت اجدمعوا، واجتزّ فصارت اجدزّ، وهذا مذهب صحيح ومقبول.

ولعل سبب الخطأ في تفسير كلام الباحثة في رسالة التاء في العربية هو غياب الاستقصاء البحثي في النقد اللغوي، الذي يتطلب الإحاطة الشاملة في النص المنقود قبل إصدار الحكم عليه.

ت. ذكرت الدراسة ردّا على الباحثة في رسالة التاء في العربية ((وفات الباحثة أنّ التاء لا تنافي الطاء في المخرج؛ إذ هما متقاربان مخرجا)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٨٨)، وهذا خلاف لما هو ثابت عند الأصواتيين من أنّ الأصوات متنافية المخارج وإن تقاربت أو تجاورت. (النعيمي، ١٩٨١، ٣١٤).

ث. تناولت الدراسة موضوع إبدال الثاء تاء في قولهم: اثتغر، وذكرت الدراسة أنّ الباحثة في رسالة التاء في العربية لم تعلل ((سبب هذا الإبدال واكتفت بذكر المثال فقط)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٨٨).

وعند الرجوع إلى رسالة التاء في العربية فإنّنا وجدنا أن الباحثة قد عللت ذلك بقولها: ((أما إذا كانت فاء افتعل ثاء فإنّها تتأثر بالتاء تأثرا رجعيا كليا فَتُبدَل تاء وتدغم فيما بعدها، وهذا هو الأفصح كما في الفعل اتغر وأصله اثتغر، ويجوز اثغر.)) (التاء في العربية، ١٩٩٨، ص ٢٤).

ج. ذكرت الدراسة تعليقا على كلام الباحثة في رسالة التاء في العربية جاء فيه: ((فمن الدلالات التي ذكرتها - أي الباحثة في رسالة التاء في العربية - لصوت التاء دلالتها على الطلب وأوردت أمثلة كثيرة مثل استعطيت أي: طلب العطية، فدلالة الطلب ليست لصوت التاء، وإنما لصيغة استفعل وإن كانت التاء قد أدت وظيفة في هذه الصيغة باشتراكها مع السين وهمزة الوصل، وعلى ذلك تكون الدلالة دلالة صيغة وليست دلالة صوت كما ذهبت إليه الباحثة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣١).

وعند الرجوع إلى رسالة التاء في العربية فإنّنا نجد أن الباحثة لم تذكر البتة أنّها دلالة صوت، وإنّما ذكرت أنّها دلالة صيغة، فقالت: ((وإنّ من أوسع الصيغ دلالة على معنى الطلب صيغة استفعل، جاء في الكتاب: تقول استعطيت، أي: طلبت العطية، واستعتبه، أي: طلبت إليه العتبى، ومثل ذلك استفهمت واستغربت.)) (ياس، ١٩٩٨، ص ١٤١).

المبحث الثالث

في تطبيقات الدراسة

. الميم في العربية:

أ. ذكرت الدراسة أن الباحث في رسالة الميم في العربية استحسن ((رأي ابن الجوزي وعدّه أكثر دقة في ترتيب الأصوات الشفوية، وهي عنده الواو غير المدية، ثم الباء ثم الميم، ولم يعلل لنا حكمه هذا، ولعله أراد بذلك حركة الشفتين، فالشفتان لا تنطبقان مع نطق الواو، وتنطبقان مع نطق الباء، ويكون انطباقهما أشدّ مع نطق الميم.)) (أحمد، ٢٠١٥، ص٤٦).

وعند الرجوع إلى رسالة الميم في العربية وجدنا أنّ الباحث قد علل حكمه في تفضيل رأي ابن الجوزي؛ إذ ذكر أنّ ترتيب تلك الأصوات عند العلماء كالآتي:

- عند الخليل ف، ب، م.

- عند سيبويه ب، م، و.

- عند ابن الجوزي و، ب، م؛ ولأنّه راعى فيها الترتيب في المخرج فهي الأفضل بحسب رأي الباحث في رسالة الميم في العربية. (عبد النبي، ٢٠١١، ص ١٦و ١٧).

ب. ردّت الدراسة على الباحث في رسالة الميم في العربية استدلاله باللغة العامية على ظواهر لغوية موجودة في اللغة العربية؛ إذ ذكرت ((ولا يمكن الحكم على الأصول العربية الفصيحة من العامية الدارجة)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣١).

وعلى الرغم من أنّ كلام الباحث في رسالة الميم في العربية لم يكن عن (الأصول) فإنّ الدراسات اللغوية الحديثة بحثت العامية في الفصيح اللغوي، ومنها دراسة الأستاذ الدكتور المرحوم كاصد الزيدي في بحثه الموسوم ((عاميتنا والفصيح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة))، والمنشور في مجلة آداب المستنصرية العدد ١١، لسنة ١٩٨٥، ليتبين لنا وهن تلك الدعوى في عدم جواز الحكم على الأصول العربية الفصيحة من العامية الدارجة.

ت. ذكرت الدراسة أنّ الباحث في رسالة الميم في العربية لم يذكر ما إذا ((كان قد استند إلى احصائية تُثبت أنّ استخدام المصدر الميمي في العربية أكثر منه في اللغات السامية الأخرى)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣٢).

وعند الرجوع إلى رسالة الميم في العربية وجدنا أنّ الباحث يذكر فيها صراحة أسماء الباحثين ودراساتهم التي اعتمد عليها في حكمه السابق، من كون ((المصدر الميمي من المصادر التي اختصت بها العربية، فالدراسات المقارنة تُشير إلى أنّ العربية هي التي استخدمت هذا المصدر بشكل قياسي، وإن كان هناك بعض المصادر في بعض اللغات السامية.)) (عبد النبي، ٢٠١١، ص ٨١)، ثم ذكر الباحث في رسالة الميم في العربية أنّ المصادر في العربية هي ((مصدر أصلي، ومصدر ميمي، ومصدر صناعي، وقد اختصت العربية بالنوعين الثاني والثالث.)) (عبد النبي، ٢٠١١، ص ٨١)، ثم ثبّت في هامش أسفل الصحيفة نفسها المصادر التي استقى منها معلومته، وهي :

١. المدخل إلى نحو اللغات السامية، صحيفة ٢٤٦.

٢. فقه العربية المقارن، صحيفة ١٤٨.

. الطاء في العربية:

أ. ذكرت الدراسة أنّ الباحث في رسالة الطاء في العربية لم يستثنِ الخليل بن أحمد الفراهيدي من العلماء القدماء الذين ((أجمعوا على أنّ مخرج الطاء مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٤٥)، ومخرجه عند الخليل من النطع (أحمد، ٢٠١٥، ص ٤٥).

وعند الرجوع إلى رسالة الطاء في العربية وجدنا أنّ الباحث عدَّ الخليل مع القدماء في وصفهم لمخرج الطاء، وعدَّ وصف الخليل لمخرج الطاء وصفا موجزا فسّره بعده تلميذه النجيب سيبويه.(جبر، ٢٠٠٩، ص١٢).

ب. ذكرت الدراسة أنّ صوت الطاء مجهور عند القدماء، ومهموس عند المحدثين، وذكرت أيضا أنّ الباحث في رسالة الطاء في العربية تناول ((هذا الاختلاف بإيجاز)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٦٧).

وكعادتها فلم تؤشر الدراسة في هامش الصحيفة إلى موضع ذلك الإيجاز في رسالة الطاء في العربية، ليتسنى لنا الرجوع إليه، والتأكد منه.

وعند الرجوع إلى رسالة الطاء في العربية، وجدنا أنّ الباحث قد فصّل الكلام عن جهر صوت الطاء عند القدماء، وهمسه عند المحدثين بأكثر من مائتي سطر كتابي مطبوع، ذكر فيها آراء أربعة من العلماء القدماء، وثلاثة عشر رأيا من الباحثين المحدثين، ثم ناقشها، وردّ عليها. (جبر، ٢٠٠٩، ص ١٤ إلى ص ٢٢).

وقدمت الدراسة محاولة خجولة، جاءت على استحياء لتبحث في موضوع جهر الطاء عند القدماء، وهمسه عند المحدثين، فلم تُزِد على ما قدّمه الباحث في رسالة الطاء في العربية شيئا، بل أنّ ما قدّمته من كلام هو تكرار لما جاء في رسالة الطاء في العربية، أوجزته الدراسة إيجازا مخلا.

ت. ذكرت الدراسة أنّ الباحث في رسالة الطاء في العربية تبنى رأي الدكتور حسام سعيد النعيمي في مسألة جهر الطاء قديما، وهمسها حديثا، فذكرت ((وختم الباحث في الطاء عرض هذه المشكلة بنص للدكتور حسام النعيمي الذي قلل فيه من أهمية هذا الاختلاف ورُبّما هذا ما تبناه الباحث مرتضى من الآراء.)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٦٩).

وعند العودة إلى رسالة الطاء في العربية فإنّنا نجد أنّ الباحث فيها لم يكن متابعا لرأي الدكتور حسام النعيمي، بل ناقشه، وخالفه. (جبر، ٢٠٠٩، ص ٢٠ إلى ص ٢٢).

ولو أنّ الدراسة استقصت رأي الباحث في رسالة الطاء في العربية عن قضية جهر الطاء عند القدماء، لوجدته في قوله إنّ ((الطاء التي تنطق في أيامنا هذه، هي (طاء كالتاء)، وهي غير مستحسنة لدى سيبويه وخالفيه، ولقد برهنت التجارب الحديثة على أنّ الطاء كما ننطق بها الآن صوت مهموس، وأنّ نظيرها غير مطبق هو التاء.)) (جبر، ٢٠١٥، ص ٣٩).

ث. ذكرت الدراسة أنّها إزاء رأيين للباحث في رسالة الطاء في العربية فيما يخصّ قلب التاء طاء في صيغة (افتعل)، وهما ((الأول أنّ الأصول اصتبر، واصتهر، وأمثالهما موجودة، فحدث الإبدال وفق القانون الصرفي.

والثاني أنّ هذه الأصول مفترضة ولا وجود لها، وعليه لم يكن هناك إبدال قد حصل.)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ٨٩).

إنّ أسلوب تبني أكثر من تفسير لبعض الظواهر اللغوية في البحث الأكاديمي العلمي هو أسلوب معهود في كثير من الدراسات الصوتية الرصينة، وأخصّ بالذكر منها على سبيل التمثيل، دراسات الدكتور تمام حسان. (حسان، ١٩٥٨، ص ٦٣)، والدكتور إبراهيم أنيس. (أنيس، ١٩٧٠، ص ٩٥)، والدكتور كمال بشر، والدكتور حسام النعيمي. (النعيمي، ١٩٨٩، ص ٣١٤).

وقد فات الدراسة أنّها قد وقعت فيما عدّته محظورا، عندما تبنت الدراسة أكثر من رأي في اعتراضها على مصطلح (الإبدال في البحث المقارن)؛ إذ ذكرت على لسان الباحث فيها ((ولا أرى مسوغا لإطلاق الإبدال في مقارنة الألفاظ

العربية بنظيراتها السامية، فقد يكون ما طرأ على هذه الألفاظ من تغير في بعض أصواتها نتيجة التطور في استعمال هذه الألفاظ، فالفارق الزمني كبيرا جدا مما يرجح حصول هذا التطور، أو قد يكون من قبيل التعدد اللهجي.(أحمد، ٢٠١٥، ص ١٥٦).

فنحن إزاء رأيين للدراسة، أحدهما فيما يخصّ التطور الصوتي، وثانيهما التعدد اللهجي.

أمّا عن كون الدراسة لا ترى مسوغا لإطلاق مصطلح الإبدال في البحث المقارن، فهذا مردود بما ذكرته الدراسة نفسها من أنّ البحث اللغوي المقارن يتطلب ((وجوب الإلمام باللغات المراد المقارنة معها لتحقيق الدقة في البحث.)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٥٩).

ج. ذكرت الدراسة أنّ الباحث في رسالة الطاء في العربية لم يؤشر ((إلى ما أدّاه صوت الطاء من معنى في اللفظ من حيث علاقة مخرجه، أو صفاته بالمعنى الذي وضعت له اللفظة، وإنّما أشار إشارات يسيرة إلى الاختلاف بين المعنيين في اللفظين معتمدا المعنى المذكور في المعجمات، فعلى سبيل المثال ذكر الغت والغط بمعنى واحد، والغط أقوى من الغت، فاكتفى بالإشارة إلى معنى اللفظ المشتمل على الطاء وهو غطّ أقوى منه في الغت.)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٣٦).

وعند الرجوع إلى رسالة الطاء في العربية نجد أنّ الباحث فيها ذكر أثر المخرج، والصفات؛ إذ قال ((الطاء والتاء، وهما من مخرج واحد، اتفقا بالشدة والإصمات، قال ابن جني : التاء أخفت الثلاثة - يُريد الطاء والدال والتاء - والطاء أعلى الثلاثة.....)) (جبر، ٢٠٠٩، ص ٨٧)، ثم ذكر ((غتّه في الماء وغطّه، الغتّ والغطّ بمعنى واحد، والغطّ أقوى من الغتّ، قال ابن فارس غتّ في الضحك إذا ضحك في خفاء، وقال غطيط الإنسان في نومه، ومنه الغطاط وهي القطا سُميت لصوتها غطاطا.....)) (جبر، ٢٠٠٩، ٨٧)، ثم ذكر ((فإذا كان الغتّ صوتا في خفاء، فالغطّ صوت في علو.)) (جبر، ٢٠٠٩، ص ٨٧)، أي أنّ الباحث في رسالة الطاء في العربية قد ربط بين ما ذكره ابن جني من صفات لصوتي التاء والطاء، وبين ما ذكره ابن فارس من معانٍ لصفات صوتي التاء والطاء.

ح. ذكرت الدراسة أنّ الباحث في رسالة الطاء في العربية قد تحدث عن اللغات السامية، وذكر أنّها تُفرق ((بين صوت الطاء وبين الذال من حيث النطق ..... لكنه لم يذكر لنا عن ما هي الطريقة التي يُفرقون بها بين الصوتين المذكورين، وهل هناك نصوص، أو نقوش وضّحت هذا الأمر.)) (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٥١).

وعند الرجوع إلى رسالة الطاء في العربية نجد أنّ الباحث فيها لم يذكر صوت الذال - الذي ذكرته الدراسة - وإنّما ذكر صوت الطاء والدال. (جبر، ٢٠٠٩، ص ١٣٣).

أمّا عن طريقة التفريق بين صوتي الطاء والدال، والنصوص، والنقوش التي وضّحت هذا الأمر، فهذا موجود، ومثبت في المصادر والمراجع التي استعملها الباحث في رسالة الطاء في العربية، والمثبتة في أسفل الصحيفة نفسها.

الخاتمة

ألقى هذا البحث الضوء على الخطاب المعرفي الأكاديمي للرسائل الجامعية، واختار دراسة رسالة ((الأصوات المنفردة في الرسائل الجامعية العراقية من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١١)) أنموذجا لذلك الخطاب، وتوصل إلى نتائج مهمة، لنا أن نوجزها على النحو الآتي:

١. سجّل البحث أخطاء منهجية وعلمية في الدراسة، مردّها الضعف في الإشراف العلمي على الدراسة، والتهاون في مناقشتها مناقشة علمية تصوّب للباحث أفكاره، وتلزمه الدقة في عمله البحثي.

٢. لم تستند الدراسة إلى خطوات البحث العلمي المتداولة في البحوث العلمية الرصينة، كالالتزام بالموضوعية، وتحديد المنهج البحثي العلمي المناسب للدراسة في طرح الأفكار ومناقشتها، وعدم الانحياز لنص ما، وعدم غياب الحيادية في التعامل مع النصوص المدروسة (عيّنات البحث)، ووجوب اخضاعها لمعايير واحدة وثابتة، ومن دون تمييز.

٣. سجّل البحث على الدراسة أحكامها المستعجلة قبل أن تنتهي من الإحاطة الشاملة في النصوص المدروسة (عيّنات البحث)، وتفسيرها، وتحليلها تحليلا علميا دقيقا.

٤. طرحت الدراسة بعض القضايا اللغوية بصورة سطحية، كانت قد طرحتها النصوص المدروسة (عيّنات البحث) بدقة عالية، وعناية كبيرة.

٥. أقحمت الدراسة بعض القضايا اللغوية البعيدة عن موضوعات النصوص المدروسة (عيّنات البحث) فخرقت بذلك وحدة الموضوع في البحث العلمي.

٦. سجّل البحث ضعفا في الدراسة من جهة الإحالة على المصادر والمراجع المستعملة في متن الدراسة.

٧. غاب عن الدراسة الفهم الصحيح لبعض النصوص المدروسة (عيّنات البحث)، فحمّلت بذلك تلك النصوص ما لا تحتمله من معانٍ وأفكار.

٨. نسبت الدراسة أفكارا وآراء إلى النصوص المدروسة (عيّنات البحث) نسبة غير صحيحة.

٩. وقعت الدراسة فيما عدّته محظورا قد وقعت فيه النصوص المدروسة (عيّنات البحث).

التوصيات:

أن تعتمد الجامعات طريقة توزيع فصول الرسالة أو الأطروحة الجامعية بعد الانتهاء من كتابتها على الأساتذة المناقشين في لجنة المناقشة، فينصب جهدُ كلِّ أستاذ منهم على دراسة حصته من تلك الدراسة، متقصيا ما ورد فيها من نصوص مقتبسة، تفسيرا، وتحليلا، وتقييما، وتقويما.

المقترحات:

أن تحثّ الجامعات طلبة الدراسات العليا تسجيل عنوانات عن الرسائل والأطاريح التي كتبت في النتاج اللغوي المحصور بين عقد أو أكثر من الزمن؛ لأنّها دراسات حاكمت جهدا مهما امتدّ لفترة زمنية كبيرة.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد، سجاد سليمان، ٢٠١٥، دراسة الأصوات المنفردة في الرسائل الجامعية العراقية من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١١، دراسة وصفية تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، العراق.
2. أنيس، د.إبراهيم، د- ت، في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
3. بشر، د.كمال محمد، ١٩٨٠، علم اللغة العام، الأصوات، القاهرة، دار المعارف.

4. جبر، مرتضى مزيد، ٢٠٠٩، الطاء في العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، العراق.
5. حسان، د.تمام، ١٩٧٣، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة العربية العامة للكتاب.
6. طه، د.هند حسين، ١٩٨١، النظرية النقدية عند العرب، بغداد، دار الرشيد للنشر.
7. عبد النبي، علي، ٢٠١١، الميم في العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد ط، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، العراق.
8. العزاوي، د.نعمة رحيم، ٢٠٠١، مناهج البحث اللغوي، بغداد، منشورات المجمع العلمي العراقي.
9. العسكري، أبو هلال، ١٩٥٢، ت - علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الصناعتين، مصر، دار إحياء الكتب العربية، البابي - الحلبي.
10. قدوري، د.غانم، ١٩٨٥، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، (اطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، العراق.
11. ياس، سهاد، ١٩٩٦، التاء في العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم اللغة العربية، العراق.
12. النعيمي، د.حسام سعيد، ١٩٨٠، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، دار الرشيد للنشر.